



محافظ الكويت في منظمة «أوبك» في لقاء مع «الانباء»:

هيثم الفيص: 55 ألف برميل يوميا نصيب الكويت من تخفيضات إنتاج «أوبك» بدءاً من يناير 2020

اجرى اللقاء: احمد مغربي

قال محافظ الكويت في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» هيثم الفيص إن إجمالي كميات خفض الإنتاج التي تعهدت بها الكويت بموجب اتفاق «أوبك» منذ يناير 2019 بلغت 140 ألف برميل يوميا، حيث تعهدت في السابق بتخفيض يبلغ 85 ألف برميل يوميا، فيما تعهدت الكويت نهاية الأسبوع الماضي بخفض إضافي يبلغ 55 ألف برميل يوميا تماشيا مع قرار «أوبك» بتعميق خفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يوميا اعتباراً من يناير 2020. وأشار الفيص في حوار مع «الانباء» إلى أن حصة إنتاج الكويت المحددة حسب اتفاق «أوبك» ستبلغ 2,669 مليون برميل يوميا بدءاً من 1 يناير 2020، وذلك حتى نهاية مارس 2020. وبين أن قرارات الأعضاء في منظمة «أوبك» ليست مبنية على استهداف سعر معين لبرميل النفط، وإنما الهدف هو التخلص من الفائض في مستويات المخزون النفطي التجاري العالمي بالمقارنة مع معدل الخمس سنوات الماضية، ونحن نرى أن الفائض في المخزون لا يزال فوق مستوى المعدل بحوالي 246 مليون برميل، ومع هذا المستوى للمخزون نتمنى أن ينعكس قرار خفض الإنتاج الإضافي إيجاباً بخفض مستويات المخزون للتخلص من الفائض وإعادة التوازن والاستقرار لأسواق النفط، وفيما يلي التفاصيل:



الكويت تساهم مجدداً في توصل «أوبك» إلى اتفاق تاريخي لخفض الإنتاج

أسعار النفط لمصلحة الكويت والدول المشاركة.

برميل ليصل إجمالي الخفض إلى مستوى 1.7 مليون برميل يوميا.

وما حصص الخفض للدول الكبرى في «أوبك»؟
● الاتفاق الأصلي السابق كان يقضي بتخفيض مستويات الإنتاج بواقع 1,2 مليون برميل يوميا، وتبلغ حصة دول «أوبك» منه 800 ألف برميل يوميا ونحو 400 ألف برميل يوميا للدول من خارج منظمة «أوبك»، وبالنسبة للخفض الإضافي البالغ 500 ألف برميل يوميا فإن نصيب روسيا من التخفيضات يبلغ 70 ألف برميل يوميا، والمملكة العربية السعودية ستقوم بأكبر خفض بنحو 167 ألف برميل يوميا والعراق بنحو 50 ألف برميل والإمارات 60 ألف برميل والباقي موزع على الدول المشاركة في الاتفاقية باستثناء الدول المعفاة من الاتفاقية وهي فنزويلا وليبيا وإيران.

هل سيكون هناك تمديد للاتفاق بعد انتهاء الربع الأول؟
● المنظمة فضلت عدم اتخاذ قرار حتى النصف الأول من العام أو حتى نهاية السنة لعدم وضوح الرؤية حول المواضيع الاقتصادية العالمية، لذلك تم الوصول إلى اتفاق بالإعلان عن تعميم خفض الإنتاج حتى مارس 2020، وفي الاجتماع الوزاري القادم في مارس المقبل ستوضح الرؤية ويتخذ القرار المناسب.

إن.. كم تبلغ حصة الكويت في الخفض؟

● بالنسبة لقرار خفض الإنتاج السابق فإن الكويت تعهدت بخفض 85 ألف برميل في اليوم من يناير 2019، والأن مع اتفاق زيادة خفض الإنتاج تعهدت الكويت بخفض إضافي بمقدار 55 ألف برميل في اليوم، ليصل إجمالي الخفض إلى 140 ألف برميل يوميا من يناير 2020 حتى نهاية مارس 2020، وبالتالي ستبلغ الحصة المحددة حسب اتفاق «أوبك» لإنتاج الكويت 2,669 مليون برميل يوميا. وكما تعلمون أن الكويت من أكثر الدول التزاماً بتعهداتها بتخفيض الإنتاج، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ريادة الكويت في منظمة «أوبك» وأنها تأخذ دور سباق في تنفيذ الاتفاقيات الدولية وذلك لتحقيق الهدف الأسمى وهو استقرار



هيثم الفيص خلال اللقاء مع الزميل احمد مغربي (احمد علي)

في البداية، نود لقاء الضوء على القرار الذي اتخذته منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤها بتعميق خفض الإنتاج؟

● خلال الأسبوع الماضي عقدت في مقر منظمة «أوبك» سلسلة من الاجتماعات الماراثونية التي بدأت باللجنة الفنية المشتركة لمراقبة الإنتاج ومن ثم اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج بالإضافة إلى الاجتماع الوزاري الـ 177 لمنظمة «أوبك» والاجتماع الوزاري السابع لمنظمة أوبك والدول من خارج أوبك والتي نتج عنها في نهاية الأسبوع اتفاقاً مهماً لزيادة تخفيضات الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا لمدة 3 شهور ابتداء من 1 يناير 2020.

وفي الحقيقة كان التوصل إلى هذا الاتفاق النهائي صعباً للغاية واستغرقت بعض الاجتماعات 12 ساعة متواصلة، خاصة أن الاتفاق يرتبط بأكثر من 24 دولة منها 14 دولة في منظمة «أوبك» و 10 دول من خارج أوبك، ولعل ما جعل الاجتماعات صعبة وطويلة هو أن كل دولة لديها رؤيتها الخاصة بأوضاع أسواق النفط والتوقعات المستقبلية تختلف والأراء كثيرة لذلك تطلب الأمر الكثير من الجهد والتفاوض للتوفيق بين كل الآراء والمواقف بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي يحدد بالإجماع، وكالعادة لعبت الكويت والوفد الكويتي برئاسة الوزير د. خالد الفاضل دوراً كبيراً في التوفيق بين الدول كلها والمساهمة بشكل فعال

الكويت من أكثر الدول التزاماً بتعهداتها لخفض الإنتاج ولها دور سباق ورائد في تنفيذ الاتفاقيات الدولية بدون اتفاق خفض الإنتاج الإمدادات النفطية العالمية ستفوق الطلب بحدود 600-700 ألف برميل يوميا

قبل دول «أوبك» وتحددنا خلال الربع الأول من العام القادم، وبالتالي تم التوصل إلى اتفاقاً بخفض إضافي للإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا وتم توزيعها بطريقة عادلة بين الدول المشاركة في الاتفاق، على أن يتم الالتزام بها ابتداء من أول يناير 2020 وحتى نهاية مارس 2020، وذلك بالإضافة إلى الاتفاق الأصلي بخفض الإنتاج بواقع 1,2 مليون

وبناء على الدراسات المفصلة والنقاش على مستوى اللجان الفنية للمنظمة تشير التوقعات إلى أن الإمدادات النفطية العالمية ستفوق الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بحدود 600-700 ألف برميل يوميا وهو مما لا شك فيه سيساهم في زيادة المخزون العالمي وانخفاض أسعار النفط، ولذلك كان لابد من تعميم خفض الإنتاج من

المعلومات والأخبار عن انخفاض عدد الحفارات في أميركا وإعلان عدد كبير من منتجي النفط الصخري الإفلاس خلال الأشهر الماضية بسبب انخفاض الأسعار والضعف المالي، ومن ناحية أخرى من المتوقع أن يصل إنتاج بعض الدول الأخرى من خارج أوبك مستويات غير مسبوقة مثل البرازيل وكندا، بينما تنوي دول أخرى مثل النرويج رفع إنتاجها أيضاً في بحر الشمال.

مديران جديان

في «البتترول الوطنية» و«نفط الخليج»

ان التعميم سيتم العمل به اعتباراً من أمس الإثنين. من جهة ثانية، أصدر الرئيس التنفيذي بالوكالة في الشركة الكويتية لنفط الخليج عبدالله السميطي تعميماً أمس بتعيين وليد حمدان الخدة لمنصب مدير مجموعة الشؤون التجارية في الشركة. وقال السميطي إن القرار سيتم العمل به اعتباراً من اليوم الثلاثاء.

احمد مغربي

أصدرت شركة البترول الوطنية الكويتية تعميماً بترقية أحمد عبدالرحمن الفارس إلى وظيفة مدير دائرة الموارد البشرية. وجاء في التعميم الصادر من قبل الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية وليد البدر

«المركزي» يخصص إصدار سندات وتورق بـ 280 مليون دينار

وكان بنك الكويت المركزي قام بإصدار سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 360 مليون دينار في 25 نوفمبر الماضي لنفس المدة والعائد.

قام بنك الكويت المركزي بإصدار سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 280 مليون دينار. وقال «المركزي» إن أجل الإصدار ستة أشهر بمعدل عائد 2,875٪.

«الاستئناف» تحكّم لـ «أجيليتي» بدعوى عقد التخصيص المبرم مع «الصناعة»

وتأييد الحكم المستأنف. وكان حكم أول درجة قد صدر لصالح الهيئة العامة للصناعة ضد «أجيليتي»، حيث قضى آنذاك بانتهاء عقد التخصيص رقم 157 المبرم بين الهيئة والشركة، اعتباراً من تاريخ 30 يونيو 2018، وبإخلاء الشركة للقسيمة وطردها باعتبارها غاصبة وواضحة اليد دون سند.

قالت شركة أجيليتي إن محكمة الاستئناف أصدرت حكماً لصالح شركة أجيليتي للمخازن العمومية، في دعوى طلب ثبوت انتهاء عقد التخصيص المبرم مع الهيئة العامة للصناعة. وقالت «أجيليتي»، في بيان للبورصة أمس، إن المحكمة حكمت شكلاً بقبول الاستئنافات الثلاثة على حكم أول درجة، بالإضافة إلى عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة

11,6 مليون دينار قيمة تحركات كبار الملاك بالبورصة أمس



شريف حمدي

أظهرت بيانات البورصة أمس تغيرات على مستوى ملكيات الكبار والتي بلغت 11,6 مليون دينار، وكان أبرز عمليات تغير الملكية بيع مجموعة أسعد عبدالعزيز السندي (شركة فيرست تريدرز العقارية، شركة الماسة الزرقاء وشركة الماسة البيضاء) بنسبة 24,8٪ من أسهمه في شركة البريق القابضة بقيمة تحطت 10,8 ملايين دينار، لتتقلص حصته إلى 73,9٪ من 98,8٪، ورغم عملية البيع لهذه النسبة يظل أسعد السندي أكبر ملاك شركة البريق. كما أظهرت بيانات البورصة أن المشتري لهذه النسبة بدر أحمد بدر الرفاعي ومجموعته (شركة اللؤلؤة لبيع وشراء العقارات والأسهم) ليصبح ثاني أكبر الملاك بنسبة 26٪، وعززت شركة مشاريع الكويت القابضة ومجموعتها (شركة أوفلاند العقارية، شركة الخليج المتحد القابضة وشركة الاستشارات الكويتية المتحدة) ملكيتها من خلال عملية شراء على أسهم شركة العقارات المتحدة بقيمة 385 ألف دينار لترفع حصتها إلى 68,2٪ من 67,6٪، ونفذت الشركة المتحدة للخدمات الطبية عملية شراء على أسهم شركة الميدان بقيمة 305 آلاف دينار لتصل نسبة الملكية إلى 52,21٪ ارتفاعاً من 52,11٪ وهي أكبر الملاك بالشركة المتخصصة في مجال طب الأسنان.

«جولدمان ساكس»: الذهب سيقفز إلى 1600 دولار



رويترز: أبقى جولدمان ساكس على توقعاته لسعر الذهب في ثلاثة أشهر وستة و 12 شهراً عند 1600 دولار للأوقية (الأونصة)، وقال إن الطلب على المعدن الأصفر كإداة استثمار سيبقى دعماً من مخاوف الركود والضبابية السياسية. وقال البنك الأمريكي إن هذه التوقعات تستند إلى الطلب الاستثماري الذي سيعتمد على مخاوف وقوع ركود اقتصادي إضافة إلى عدم اليقين السياسي. وحقق المعدن النفيس مكاسب بنحو 14٪ في العام الحالي حتى الآن، ليسير الذهب على الطريق الصحيح نحو حصد أكبر ارتفاع سنوي منذ عام 2010. لكن مع ذلك، فإن الذهب أقل بنحو 6٪ مقارنة مع أعلى مستوى سجله في 6 سنوات عند 1557 دولاراً للأوقية في أوائل سبتمبر الماضي. ويعزي البنك الاستثماري هذا الهبوط الأخير إلى تزايد شهية المخاطرة عالمياً على خلفية تهدئة في التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إضافة إلى قوة سوق العمل الأمريكي. وأشار «جولدمان ساكس» إلى أنه بدون تسارع في النمو الاقتصادي، فإن مخاوف النمو من المرجح أن تظل مرتفعة بدعم بيئة معدلات البطالة المنخفضة إضافة إلى انعكاس منحني عائد السندات الأميركية.